REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES
ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIALE

الهجرة الدولية بالمغرب وتحديات الأمن المجتمعي

International migration in Morocco and the challenges of societal security

فاطمة أمراح
دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس -أكدال- الرباط

Fatima Amrah

Doctor in public law and political science

Mohammed V University Agdal, Rabat

مجلة القانون و المجتمع
ردمد: 2737-8101

الهجرة الدولية بالمغرب وتحديات الأمن المجتمعي

International migration in Morocco and the challenges of societal security

فاطمة أمراح
دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس -أكدال- الرباط

Fatima Amrah
Doctor in public law and political science
Mohammed V University Agdal, Rabat

الملخص:

منذ اعتماد المغرب للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء سنة 2014، وهو يحاول تدبير ملف الهجرة الدولية تدبيرا إنسانيا، في محاولة لتغيير نظرة التعاطي مع ملف الهجرة من اعتبارها كإكراه أو تهديد، إلى اعتبارها كمصدر قوة إيجابية للبلد المضيف.

غير أن ذلك لا يحجب حقيقة التحديات التي تفرضها الهجرة الدولية كواقع على البلد المستقبل خاصة من الناحية الأمنية، بما في ذلك تحديات الأمن المجتمعي، حيث أن المنطلق المحوري للأمن المجتمعي يقوم على أساس أن يكون المجتمع آمنا في هويته التي تميزه عن المجتمعات الأخرى.

وقد تم التركيز في هاته المقالة على نظرية الأمن المجتمعي لباري بوزان والتي تعطي لمفهوم الأمن معنا واسعا يتجاوز المفهوم التقليدي للأمن المعتمد في التسعينات، الذي يحصر أمن الدولة في قدرتها على مواجهة عدو خارجي باعتماد المجال العسكري، إلى "قدرة المجتمع على استمرار وتماسك شخصيته

الأساسية، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والفعلية"[1]. وتماما كما أن الدولة لا تبقى دولة في حالة فقدانها سيادتها، فإن المجتمع /الجماعة لا يبقى مجتمعا/ جماعة في حال فقدانه هويته[2].

الكلمات المفتاح:

الهجرة الدولية، تحديات الهجرة، الأمن المجتمعي، الهوية.

Abstract:

Since the adoption of the national policy for migration and asylum in 2014, Morocco has tried to manage the international migration on humanitarian ground, in an attempt to change the view of migration from considering it as coercion or threat, to considering it as a source of positive power by virtue of turning into a host country.

However, this does not eclipse the reality of the challenges posed by international migration as a reality to the receiving country, especially in terms of security, including the challenges of societal security, as long as the central premise of societal security is based on the fact that the society is safe in its identity that distinguishes it from other societies.

In this article, the focus is on the societal security theory of Barry Buzan, which gives the concept of security a broad meaning that goes beyond the traditional concept of security adopted in the nineties, which limits the security of the state to its ability to confront an external enemy by adopting the military field, to "the ability of society to the continuity and cohesion of its basic personality, under changing circumstances and potential and actual threats".

And just as the state does not remain a state in the event of its loss of sovereignty, a society / group does not remain a society / group in the event of losing its identity.

Keywords :

International migration, migration challenges, societal security, identity.

[1] مدخل للدراسات الأمنية– باري بوزان

https://www.youtube.com/watch?v=

[2] محمد حمشي، مدخل إلى المدارس الاوربية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد السادس يوليوز 2018م، ص342.

مقدمة

تربط مدرسة كوبنهاغن بين تزايد مظاهر تهديد الأمن المجتمعي/أمن الجماعات، وظاهرة الجماعات التي لا تتناسب لا جغرافيا من حيث الحدود ولا سياسيا من حيث التمثيل مع الدول القائمة أصلا. فعبر إلقاء نظرة سريعة على الخريطة الجيو/ديموغرافية للعالم، يمكن ملاحظة كيف أن العالم الذي يبدو منظما سياسيا من خلال حدودٍ إقليمية تفصل بين دول ذات السيادة، إنما يَعُجُّ بإثنيات قائمة بحدّ ذاتها لكنها لا تحظى بكيانات سياسية خاصة بها (أُمَم بدون دول)، بعضها مشتتة بين حدود دولتين أو عدة دول، وبعضها يصل عدد أفرادها إلى عدة عشرات من الملايين. وهذه الظاهرة تبقى مصدر توتر دائم بين الحدود المادية(السياسية) والحدود الاجتماعية(الهوياتية) للتشكيلات الاجتماعية عبر العالم[3].

والمقصود بالهوية حسب ما تتفق عليه مختلف التعريفات هو: الخصوصية والتميز عن الآخر، على أن الهوية قابلة للتطور، فالمجتمعات تتطور وهويتها هي الأخرى تتطور، فتكتسب نتيجة لذلك ثقافة جديدة. ولا تتمثل الإشكالية الجوهرية في وجود الاختلاف، وإنما في القدرة على إيجاد بيئة وأنظمة وقوانين تُدير عملية الاختلاف.

وقد حدد الباحثون مقومات الهوية في خمسة عناصر هي: الدين، والتاريخ، والوطن (بمكوناته)، واللغة والثقافة. وتتمثل الهوية في مجموع السمات الروحية والفكرية والعاطفية وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، وطرق الإنتاج الاقتصادي والثقافي التي تجمع بين أفراد المجتمع الواحد وتطبعهم بسمات تجعلهم متميزين عن الآخرين.

ولا يمكن نفي ارتباط الهجرة -والهجرة غير الشرعية خاصة- بتهديدات مختلفة على الأمن المجتمعي منها الجرائم عبر الوطنية كالتهريب والإتجار بالبشر وتجارة المخدرات والإرهاب، وما يمكن أن يتولد عن اختلاف الهوية بين المواطن والأجنبي من اصطدام أو رفض يؤثر سلبا على التعايش السلمي داخل المجتمع.

ويرتبط الأمن المجتمعي بعدة مقومات، متى توفرت تحقق هذا الأمن في أسمى معانيه وهذه المقومات هي: الحرية، والعدالة، وإشباع الحاجات وغياب النذرة، والتضامن والولاء للجماعة بالإضافة إلى الاستقرار وغياب كل ما من شأنه الإضرار بهذه المقومات. حيث تتطلع كل المجتمعات إلى الأمن من الآفات التي تهدد بنيانه، كالجهل والفقر والمرض والجرائم والانحراف السلوكي[4].

ونتيجة انتقال المغرب إلى بلد استقبال لآلاف المهاجرين واللاجئين، وجد نفسه بين مطرقة السياسة الأوربية المعتمدة للحد من الهجرة، وسندان الوضع الأمني غير المستقر لأغلب دول الإقليم المسببة لتزايد تدفقات الهجرة. أصبح معه تدبير ملف الهجرة في المغرب أمرا مفروضا وملزما وملحا، تزداد صعوبته بتزايد

[3] محمد الحمشي، المرجع السابق، ص 341.

[4] مراد فول، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد الرابع العدد 1، 2018 ص 40 بتصرف.

أعداد المهاجرين الوافدين بمختلف جنسياتهم وأطيافهم ودياناتهم وثقافاتهم، وبسبب الالتزامات التي تمليها الاتفاقيات الدولية التي انخرط بها المغرب من جهة، وما يفرضه الوضع الحالي من تحديات على مختلف المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن تداعيات ظاهرة الهجرة داخليًّا، اتخذت طابعًا اجتماعيًّا وحقوقيًّا وإنسانيًّا، خاصة بعد ما أسفر عنه الواقع الجديد، باختيار المهاجرين الأفارقة للمغرب موطنًا ومستقرًّا لهم، وتفاعل ذلك مع واقع مغربي في كافة تجلياته. مما أدى إلى بروز نوع من ردود فعل مجتمعية، تتأرجح بين القبول أحيانا والرفض أحيانًا أخرى، تجسدت في أعمال عنف واصطدامات في بعض الأحيان بين المواطنين المغاربة والمهاجرين، يتم السيطرة عليها واحتوائها أمنيا.

كل ذلك يقتضي أن تلعب الدولة ومؤسساتها الرسمية دورا حصريا في تحديد ماهية التهديدات الحقيقية وسبل مواجهتها والتي لا تنحصر فقط في الجانب الأمني من خلال محاربة الجرائم العابرة للحدود وتقييد وضبط الهجرة غير القانونية، بل تتعداه إلى تحصين الهوية الوطنية من التغييرات التي يمكن أن تثير فجوة ثقافية واجتماعية داخل المجتمع المغربي، تفاديا للوصول إلى مرحلة مقاربة الهجرة الوافدة عن طريق تبني سياسة الأمْنَنة.

نحاول من خلال الإشكالية المحورية لهذا البحث تحديد أهم التحديات التي تفرضها الهجرة الوافدة على المغرب وتأثير ذلك على الأمن المجتمعي المغربي، وللإجابة عن هاته الإشكالية سيتم اعتماد ثلاث محاور حسب التصميم التالي:

المحور الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة

المحور الثاني: التحديات القانونية والأمنية

المحور الثالث: تأثير الهجرة الدولية الوافدة على الأمن المجتمعي المغربي.

المحور الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

من أبرز التحديات التي تواجه العالم مؤخرا الفقر والبطالة، علما أن مشكلة البطالة تعرف ارتفاعا كبيرا في صفوف الشباب الإفريقي، وما يرتبط بذلك من ظواهر أخرى كالفقر، وتدني مستوى العيش، وضعف الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين.

ونظرا لكون الهجرة الدولية أصبحت اليوم منظمة ومركّزة على اليد العاملة المؤهلة، فقد سعت الدول الغربية بشكل خاص إلى تطوير اقتصاداتها بكفاءات ومعارف جديدة، لتلبية احتياجاتها في بعض القطاعات، من خلال استقطاب الأطباء والمهندسين والأساتذة من البلدان الأخرى. وهي ما يعرف بهجرة الكفاءات، التي لم تَلق ترحيبا في بلدانها الأصلية لتستقر في البلدان المتقدمة التي توفر لها الأجواء الملائمة والمريحة للعمل[5]، ويعاني المغرب من هذا النوع من الهجرات بسبب هجرة الكفاءات من مواطنيه ورأسماله البشري.

[5] محمد لكريني، المغرب وأوربا وتحدي الهجرة غير الشرعية، مجلة منتدى السياسات العربية طبعة شتنبر 2019م، ص 6.

بمقابل الهجرة الانتقائية التي تعتمدها الدول المتقدمة، تتزايد أعداد المهاجرين ممن لم يتمكنوا من الهجرة القانونية المنظمة والمنتظمة، بالمناطق والبلدان الحدودية للدول المتقدمة، ليتمركزوا في الدول الحدودية التي تحاول مقاربة الظاهرة مقاربة إنسانية.

ويعد المغرب الوجهة الأفضل لهؤلاء الذين فشلوا في الوصول إلى أوروبا، أو الذين اختاروا المغرب كمحطة عبور آمنة. وهذا التواجد للمهاجرين فوق التراب الإقليمي للمغرب يزيد من أعباء الدولة فيما يتعلق بإنجاح إدماج هاته الفئة داخل المجتمع، سواء منهم ممن تمت تسوية وضعيتهم القانونية أو من هم في وضعية غير قانونية، فبالرغم من تبني السياسة الوطنية للهجرة واللجوء لمقاربة إنسانية شاملة تعتمد احترام حقوق الإنسان، وتركز على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي إلا أن عملية التنزيل عرفت عدة صعوبات.

أولا: تحديات الاندماج الاقتصادي

بلغ حجم التشغيل لسنة 2017م، حسب المندوبية السامية للتخطيط، حوالي 10,7 مليون شخص، حيث يقدر عدد الساكنة النشيطة ب 12 مليون شخص، ليصل عدد العاطلين على المستوى الوطني نحو 1,2 مليون شخص. وارتفع بذلك حجم البطالة إلى 10,2%[6]. وهو ما يستدعي الأخذ على محمل الجد ارتفاع أعداد العاطلين خاصة من حاملي الشهادات، لِمَا تشكله معضلة البطالة من قلق اجتماعي ينمي مشاعر الاستياء بين صفوف الشباب وأسرهم.

ينضاف إلى ذلك أعباء تشغيل المهاجرين القانونيين، مما يفرض تحليل تأثير الهجرة الوافدة وأخدها بعين الاعتبار سواء منهم الذين يوجدون في وضعية قانونية، حيث يشتغل بعضهم في القطاع المنظم وآخرون يزاولون في أنشطة معيشية في القطاع غير المنظم، أو المهاجرين غير القانونيين الذين يعتمد بعضهم أيضا على الاشتغال في القطاع غير المنظم، ويلجأ معظمهم لامتهان التسول ضمانا للقوت اليومي.

وقد سببت الأزمة الوبائية كوفيد-19 عدة مشاكل أبرزها تلك الناجمة عن الشلل الاقتصادي، مما أثر سلبا على فقدان عدد من العمال لمناصب الشغل، من المواطنين المغاربة والأجانب، لتزداد معاناة المهاجرين سواء منهم المهاجرين القانونيين أو غير القانونيين، خاصة منهم الذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل. حيث يعاني القطاع غير المنظم بالمغرب مشاكل كثيرة، لتنضاف إليها مشكلة العمال المهاجرين.

وتُبرز معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017م، أن عدد العمال المهاجرين في المغرب بلغ 26.283 شخصا، يتوزعون حسب الجنسيات الأكثر تمثيلية على الشكل التالي[7]:

[6] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول الهجرة وسوق الشغل، 2018، ص 18.

[7] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول الهجرة وسوق الشغل مرجع سابق ص 16.

الشكل رقم 46: جنسيات وعدد المهاجرين القانونيين بالمغرب لسنة 2017

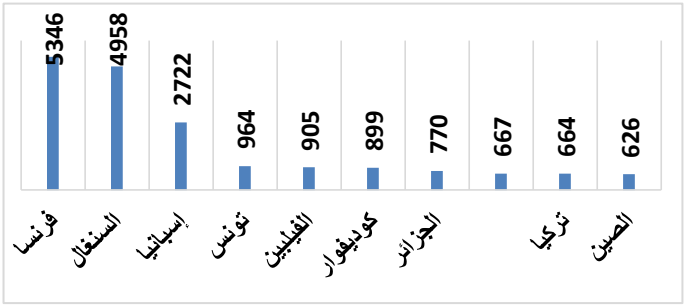

من إنجاز الباحثة بناء على معطيات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إن تأثير الهجرة على سوق الشغل أمر لا يُسْتهان به، على الرغم من أن نسبة المهاجرين القانونيين لا تمثل سوى 0.3% من ساكنة المغرب، وهذا التأثير سيظهر أكثر مع تزايد الهجرة الوافدة على المغرب وارتفاع الهجرة غير القانونية.

يخضع تشغيل المهاجرين في المغرب لأحكام مدونة الشغل لسنة 2004، بموجب مقتضيات الباب الخامس المتعلق بتشغيل الأُجراء الأجانب (المواد من 516 إلى 521). وكذا مقتضيات القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

وعلى الرغم من التأكيد على مبدأ المساواة إلا أنه لا زال هناك نوعان من القيود ينبغي تجاوزهما في مقتضيات التشريع الخاص بمجال التشغيل:

- في مجال الأهلية لتمثيل الأُجَراء، تشترط المادة 439 من مدونة الشغل التوفر على الجنسية المغربية من أجل الترشح لانتخاب مندوبي الأجراء.
- فيما يتعلق بحرية العمل النقابي تنص المادة 416 من مدونة الشغل، على أنه يجب أن يكون الأعضاء المكلفون بإدارة النقابات المهنية وتسييرها من جنسية مغربية، وهو ما يشكل تميزا على أساس الجنسية ويعد تعارضا مع أحكام الدستور، لاسيما الفصلان 30 و9 منه، وكذا مع مقتضيات اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لسنة 1948، والتي تقر بالحرية النقابية للعمال "دون أي تمييز"[8].

عملت المنظمة الديموقراطية للشغل ODT كنقابة، بفتح مجال انضمام العمال المهاجرين في محاولة منها لتنظيم الدفاع عن مصالح هاته الفئة، خصوصا بعد تعرض المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء للعنف من طرف قوات الأمن، دفعتهم للقيام باحتجاجات بدأت أواخر سنة 2012م.

الشكل رقم 47: احتجاجات المهاجرين الأفارقة بالمغرب[9]

[8] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مرجع سابق ص 16.

[9] Danane, H., Hougua, B-A. et Lamine, R. (2018), *« Les Registre de reconnaissance de l'altérité : l'intégration du migrant africain au crible de l'infra-politique »*, op. Cit., pp.

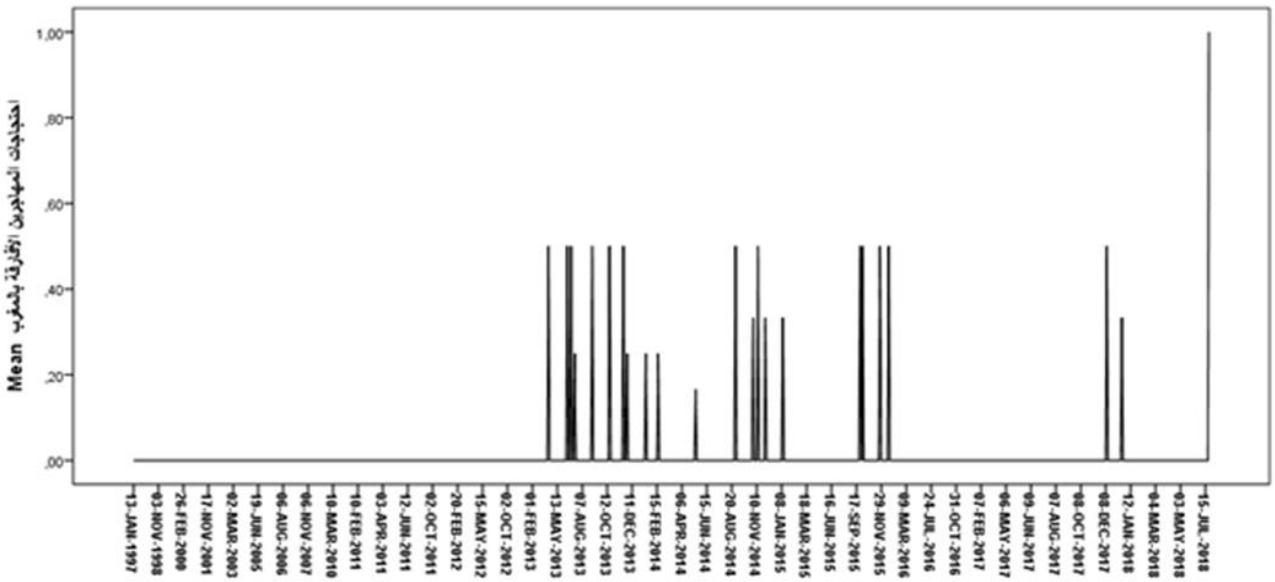

وتظهر إحصائيات الرسم المبياني أعلاه، فترات احتجاج المهاجرين ودرجتها منذ يناير 1997م إلى غاية يونيو 2018م، ويتضح من خلاله على أنه ابتداء من سنة 2013م ولمدة سنتين، نشطت حركة احتجاج المهاجرين وخلال فترات متقاربة، لتتوقف وتعاود الظهور نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016، ثم لتتوقف من جديد حتى نهاية 2017م، وبداية سنة 2018م، وهو ما يطرح تساؤل حول تمركز فترات الاحتجاج في فترات معينة خاصة ما بين سنة 2013م ونهاية 2015م. علما أن هاته الفترة تم فيها تسليم الدفعة الأولى من بطائق اللجوء والإقامة للاجئين وأفراد أسرهم بالمغرب، بتاريخ 24 دجنبر 2013م، تلتها إطلاق المرحلة الأولى من العملية الفعلية لتسوية الوضعية في 02 يناير 2014، ثم المرحلة الثانية من عملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب في تاريخ 15 دجنبر 2016م.

عموما تشكل معضلة البطالة وقلة مناصب الشغل أكبر تحدي لاندماج المهاجرين في المجال الاقتصادي، على أنه من المرجح أن تتزايد أعداد المهاجرين، مما قد يحول تحديات اليوم إلى تهديدات ومخاطر مستقبلية يصعب مواجهتها. لما لها من تأثير على الجانب الاقتصادي وعلى مختلف المناحي الأخرى الاجتماعية والأمنية وغيرها.

وبسبب النقص الحاصل في التوفر على معطيات دقيقة حول المهاجرين غير القانونيين-بالمغرب، يجعل قياس الأثر الحقيقي للهجرة على سوق الشغل أمرا صعبا، مما يبرز الحاجة إلى تعميق المعارف بهذا الشأن وإنجاز دراسات إحصائية حول الموضوع[10].

ولعل إنشاء المرصد الإفريقي المعني بالهجرة AMO، الذي جاء بناءً على اقتراح الملك محمد السادس بوصفه رائد للاتحاد الإفريقي في الهجرة، سيساعد بشكل كبير في فهم واستباق تدبير أفضل لقضية الهجرة من خلال تجميع المعلومات وتطوير تبادل المعطيات والتنسيق بين الدول الأفريقية.

[10] المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، الهجرة وسوق الشغل مرجع سابق، ص 15.

ثانيا: تحديات الاندماج الاجتماعي

تحليل الوضعية الجيو/استراتيجية لمنطقة الصحراء الكبرى تبرز أن حجم الهجرة الدولية نحو المغرب مرشح للارتفاع، بسبب استمرار الأزمات المندلعة في عدد من بلدان المنطقة، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أفواج المهاجرين واللاجئين، خصوصا مع استمرار الأزمة الليبية، والأحداث اللاإنسانية التي عاشها المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء عند اتخادهم ليبيا كمعبر للوصول إلى إيطاليا[11]، مما دفعتهم إلى تغيير وجهتهم في اتجاه المغرب لبلوغ إسبانيا. هذا التزايد الذي يشهده المغرب من استقبال المهاجرين سنة تلو الأخرى من المحتمل أن يؤدي إلى تحولات ديموغرافية خلال العقود القادمة.

علما أن التوجهات الديموغرافية الحالية، تفيد أن وثيرة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل بإفريقيا تعتبر الأسرع في العالم، ومن شأن الانضمام المرتقب للمغرب إلى مجموعة غرب إفريقيا (سيداو)، والتي تعتمد بروتوكولا حول حرية تنقل الأشخاص وحق السكن والإقامة، أن يفتح الباب أمام توافد أعداد مهمة من الأشخاص المنحدرين من بلدان المنطقة[12]، سواء للاستقرار في المغرب أو كمحطة للانتقال إلى أوربا.

إن وصول المهاجرين للأراضي المغربية لا يعني الانتهاء من الصعوبات التي اعترضتهم خلال رحلتهم التي تتراوح بين أيام وشهور أو سنوات. بل إنهم بعد وصولهم يجدون أنفسهم أمام مشكلات أخرى مرتبطة أساسا بصعوبة الاندماج.

ومن أهم المجالات التي تعنى بالجانب الاجتماعي التي من شأنها أن تساهم في اندماج المهاجرين داخل المجتمع المغربي والمنصوص عليها في 'الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء'، نجد:

أولا، قطاع التربية والتعليم، من خلال إدماج المهاجرين في نظام التعليم النظامي وغير النظامي، وضمان ولوجهم للتكوين المهني، وإطلاع المهاجرين واللاجئين على الثقافة المغربية.

ثانيا، قطاع الصحة، بضمان ولوجهم إلى العلاجات بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة.

ثالثا، قطاع السكن من خلال تشجيع الحق في السكن للمهاجر الشرعي واللاجئ في إطار الشروط القانونية المنظمة لذلك. كما نصت السياسة الوطنية للهجرة واللجوء على هدف تقديم المساعدة القانونية للمهاجرين، وهدف إدماجهم في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية.

اعترض تنزيل البرامج لتحقيق الأهداف المسطرة عدة صعوبات، منها ضعف إقبال المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء على التعليم، وتعتبر اللغة أحد معيقات هذا التواصل، كما أن هذه البرامج كانت مقتصرة على بعض المدن، كما أنها لم تستطع استيعاب

[11] انظر تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان Human Rights حول 'انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا' الصادر بتاريخ 13 دجنبر 2016

[12] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهجرة وسوق الشغل مرجع سابق، ص 16.

كل أطفال المهاجرين واللاجئين، بالرغم من مساهمة المفوضية السامية للاجئين في تأمين التعليم لأبناء اللاجئين.

ويبقى الحق في التعليم غير مُعمم لجميع أبناء المهاجرين واللاجئين، لظروف عائلاتهم الصعبة، وافتقارهم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يفوت عليهم ليس فقط فرصة التربية والتعليم ولكن الاندماج الناجح للمهاجرين داخل المجتمع المغربي[13].

أما بخصوص برنامج الصحة فإنه وبالرغم من المجهودات من أجل تقليص الهوة بين المهاجر والمواطن المغربي في الولوج إلى العلاج إلا أنه يصعب الحديث عن الاستفادة من الخدمات الصحية لنقص المعطيات من جهة ولغياب تتبع الحالة الصحية للمهاجرين، والتأخر في تقديم العلاج لهم، وبالرغم من دور المجتمع المدني في تأطير ومساعدة المهاجرين إلا أنها تظل مساهمة ضعيفة ببعض الجهات.

ولتشجيع الحق في السكن للمهاجرين، في إطار الشروط المقدمة للمغاربة، فتحت الدولة المغربية سنة 2015م أمام المهاجرين، إمكانية اقتناء سكن اجتماعي بمبلغ 14 مليون سنتم و25 مليون سنتم، وهناك برامج سكن لفائدة مهاجرين في وضعية هشة، غير أنه يتعذر على المهاجر واللاجئ شراء سكن بسبب صعوبة حصولهم على قروض السكن، هذا ويُطرح أيضا مشكل إيواء المهاجرين القاصرين غير المرافقين بسبب غياب بنيات أو مراكز للاستقبال[14].

إن صعوبة تنزيل مقتضيات السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، ترجع لعدة إكراهات اقتصادية واجتماعية وكذا العراقيل القانونية، وهي تعد سببا أساسيا لصعوبة اندماج المهاجرين داخل المجتمع المغربي، مما قد يؤثر سلبا على تواجد الأجانب داخل المجتمع المغربي. علما أن هناك صعوبة الاستفادة من الحماية الاجتماعية من طرف المغاربة أنفسهم في حالة فقدان الشغل أو العجز...

وتساهم الحماية الاجتماعية [15] في تحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية الكبرى، وبالتالي في تحقيق الأمن المجتمعي، وهي بذلك أداة مهمة لمنع المخاطر وصون التماسك الاجتماعي. وتتسم منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب، بناء على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالبيئي، بعدم انتظامها حول رؤية موحدة وأهداف متجانسة، ولا يوجد آليات للتضامن أو حتى التكامل بين مكوناتها، مما يطرح تحديات، وتفرض وضع برامج المساعدة

[13] للاطلاع على حصيلة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، انظر تقرير الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة سنة 2017 تحت عنوان ' السياسة الوطنية للهجرة واللجوء'.

[14] الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2017 ص 267.

[15] تقوم الحماية الاجتماعية على مبدأ كونه حق أساسي من حقوق الإنسان، وأن لكل شخص حقوق على المجتمع، لذلك لا بد أن يُوفر لكل مواطن وسيلة عيش نقدية، دون أي مقابل. وحسب لجنة الامم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن الضمان الاجتماعي يعني " الحق في الحصول على الاستحقاقات، نقدا أو عينا والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور تشمل، غياب الدخل (بسبب المرض البطالة الشيخوخة...)، وارتفاع تكلفة الوصول إلى الرعاية الصحية، وعدم كفاية الدعم الأسري.

الاجتماعية وتنفيذها بما يتماشى مع مبادئ احترام كرامة الأفراد وحقوقهم الأساسية[16].

وهو ما جاء في خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش، بأنه «ليس من المنطق أن نجد مئة برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية والمتدخلين العموميين، وبالإضافة إلى ذلك فهي تعاني من التداخل، ومن ضعف التناسق فيما بينها وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها»[17].

لذلك دعا جلالته في هذا الخطاب بإطلاق عملية تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة خلال الخمس سنوات المقبلة ابتداء من يناير 2021. بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية قبل توسيعه ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل. وهي بذلك خطوة للنهوض بالفئات الهشة داخل المجتمع المغربي.

المحور الثاني: التحديات القانونية والأمنية

تشكل الهجرة واللجوء تحديا كبيرا على أمن الدول جميعا الغنية والفقيرة، الأمر الذي دفع الدول لاعتماد استراتيجيات ذات طابع أمني واستصدار مجموعة من القوانين التنظيمية واعتماد إجراءات استباقية للحد من تدفقات الهجرة، ومنع الجرائم المرتبطة بها. ويعد المغرب من الدول التي تسعى للانخراط التام ضمن القانون الدولي الاتفاقي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود والاتفاقيات الدولية للهجرة واللجوء، كما يعمل على ملائمة قوانينه الداخلية بشكل مستمر.

ويُخوِّل انخراط المغرب في الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف في إطار التعاون الدولي الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية، كالتعاون الدولي في المجال الأمني المرتبطة بإصلاح المنظومة الأمنية، منها مثلا، تبادل الخبرات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتعاون المغربي الأوربي لمحاربة الإرهاب والحد من الهجرة السرية.

وبسبب الوضع الإقليمي الراهن حيث تعاني أغلب دول الجوار من التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار، يطرح على المغرب تحديات عدة لمنع انتقال هاته التهديدات، وبذلك سيتم تقسيم المحور إلى فقرتين، أولا، التحديات القانونية وثانيا، التحديات الأمنية.

أولا: التحديات القانونية

ترتبط أهم الإشكالات القانونية بتحيين الترسانة القانونية المغربية المنظمة لتواجد الأجانب فوق تراب المملكة. وإن كان مجال التشريع الوطني المتعلق بالهجرة قد عرف تطورا نوعيا، أولا من خلال مقتضيات دستور 2011، الذي يُعد قفزة نوعية في مجال حقوق الإنسان، حيث تؤكد ديباجته على التزام المملكة ببناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تضمن وتصون الحقوق، وينعم فيها الجميع بالأمن

[16] تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، حول الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال والحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 34/ 2018. ص ص 20.

[17] خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى21 لعيد العرش، بتاريخ 28 يوليوز 2020.

والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم.

وثانيا، من خلال الانخراط في المنظمات الدولية، والالتزام باحترام المبادئ الكونية لحقوق الإنسان، وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وفق ما تنص عليه المواثيق والعهود الدولية المصادق عليها. فكان انخراط المغرب مؤخرا في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة الذي نظم بمدينة مراكش سنة 2018م برعاية الأمم المتحدة، تصريحا واضحا لتوجه المغرب في تبني مقاربة تحترم حقوق الإنسان.

وإذا كان ميثاق مراكش للهجرة والمنظمة والمنتظمة والآمنة يشكل رداً عالميا على واقعٍ لا يمكن مواجهته إلا بشكل جماعي، اعتبارا لكون الهجرة ظاهرة عابرة للحدود، فإنه لا يعتبر معاهدة دولية ملزمة رسميا بموجب القانون الدولي، وإنما هو التزام سياسي من طرف الدول الموقعة.

ويقدم الميثاق العالمي رؤية شاملة جامعة للهجرة الدولية، ضمن المسؤوليات المشتركة للدول، في محاولة لمعالجة المخاطر والتحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. والعمل على الحد من حدوث الهجرة غير القانونية والتقليل من أثارها السلبية، إذ لا يخلو الميثاق أيضا من أبعاد أمنية، تتمثل في التنصيص على ضرورة احترام السيادة الوطنية للدول الموقعة، وهو ما يعني حقها في إصدار القوانين الخاصة بها في مجال الهجرة واللجوء.

والملاحظ أن قانون الهجرة في أي دولة، إنما هو انعكاس في الواقع لتوجهها الذي يتشكل أساسا من الهواجس الأمنية والسياسية. وما تضافر جهود الدول الغربية لسن تشريعات صارمة لدخول المهاجرين إلى ترابها، إلا صورة واضحة على ذلك.

وتعد أهم التحديات القانونية أمام المشرع المغربي في بلورة القانون المنظم للهجرة واللجوء الذي يجمع بين المقاربة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، وبين المقاربة الأمنية في إطار شمولي.

وفي انتظار صدور القانون المنظم للهجرة واللجوء بالمغرب، يندرج القانون المعمول به حاليا والمتعلق بدخول وإقامة الأجانب والهجرة غير المشروعة (02.03)، في سياق المقاربة الأمنية التي تبناها المغرب من أجل محاربة ظاهرة الهجرة السرية والإقامة غير القانونية للأجانب فوق التراب المغربي، ومع ذلك يُظهر واقع الحال أن السلطات الأمنية تتساهل فيما يتعلق بتطبيق بنود القانون (02.03)، بخصوص محاربة الإقامة غير القانونية للمهاجرين فوق التراب الوطني، سواء منهم القادمين من الشمال، أو من الشرق أو من الجنوب، حيث يمنح القانون السلطة التقديرية للسلطات المغربية باتخاذ ست قرارات في حق كل من خالف قوانين الدخول أو الإقامة أو الخروج من التراب المغربي، كإجراءات احترازية وتنظيمية، ومنها قرار الاقتياد للحدود للأجنبي الذي لا يتوفر على سند الإقامة، وقرار الطرد لكل أجنبي يشكل تهديدا للنظام العام. فبالرغم من دِراية السلطات بتواجد المهاجرين غير القانونيين غير أنها لا تطبق في

حقهم قرار الاقتياد أو الطرد، بل تحاول تشجيع هؤلاء للعودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية.

ثانيا: التحديات الأمنية

للمغرب موقع استراتيجي مهم، فهو يوجد على خط تماس بين حضارتين مختلفتين إحداهما شمالا والثانية جنوبا، وذلك اعتبارا للبعد الجغرافي الملامس للساحل والصحراء، من جهة الجنوب، حيث تعاني المنطقة من عدة تهديدات أمنية، والملامس أيضا للبحر الابيض المتوسط الذي يعتبر قنطرة ومعبرا مهما للهجرة نحو أوربا شمالا.

وقد فرض هذا الواقع الجغرافي تعاونا دوليا بين بلدان الاقليم الإفريقي وبلدان الحوض المتوسطي، وبين المركبات الإقليمية المتجاورة. في إطار الاعتماد الأمني المتبادل لمحاربة التهديدات العابرة للحدود أهمها الإرهاب ومحاربة جرائم شبكات تهريب البشر.

ويعد المغرب أكثر الدول استقرارا في محيطه الإقليمي الذي يشهد تهديدات ومخاطر أمنية. وحيث يعمل المغرب جاهدا لتدبير إشكالية الهجرة باعتماد أبعاد متعددة فإن ذلك لا يتنافى مع التركيز على البعد الأمني بمختلف جوانبه (الأمن العسكري والأمن الاجتماعي والأمن الروحي..)، للحفاظ على هذا الاستقرار والأمن من التهديدات الأمنية المنتشرة بالجوار.

وحيث أن هذه التهديدات مترابطة ومتشابكة فيما بينها، فإنه يصعب أحيانا فصل بعضها عن بعض، لذلك غالبا ما ترتبط الهجرة غير القانونية بعدد من الجرائم المختلفة العابرة للحدود. وهي تحتاج إلى تعاون وتنسيق بين دول الإقليم لمحاربتها ومنع انتشارها.

ولمعالجة القضايا الأمنية في غرب البحر الأبيض المتوسط، يشارك المغرب في التدريبات البحرية السنوية عبر الوطنية، التي تضم دول شمال إفريقيا ودول أوربية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يطلق عليها اسم Express Phoenix، وهي تروم تنمية قدرات التدخل البحرية المحتملة بالمنطقة.

كما يشارك المغرب في مبادرة الدفاع 5+5، ويساهم أيضا في عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف، أو تلك المرتبطة بممارسة عمليات الأمن الإقليمي Flintlock، كما يستضيف مناورات الأسد الإفريقي، التي من شأنها تعزيز أمن الحدود وتطوير القدرات لمواجهة الإتجار غير المشروع والإرهاب[18].

وبحكم الجوار مع إسبانيا، فإن المغرب له تعاون ثنائي مع هذا البلد في إطار "المجموعة المشتركة الدائمة المغربية الإسبانية حول الهجرة"، وهمت علاقات التعاون «إنشاء فريق عمل مختلط للتعاون الأمني في مجال البحث والتقصي ومكافحة الهجرة غير الشرعية» بين المديرية العامة للأمن الوطني ونظيرتها الإسبانية، وتفعيل دور "مركزي التعاون الأمني"، المحدثين بكل من طنجة والجزيرة الخضراء في إطار تقوية

[18] حسن بلعمشي، تداعيات النزاعات السياسية بأفريقيا على الإرهاب الدولي- منطقة الصحراء الكبرى، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق أكدال 2016. ص 642.

آليات التعاون بين الأجهزة الأمنية المغربية ونظيرتها الإسبانية[19].

بالإضافة إلى تعزيز التنسيق الميداني في مجال مكافحة تهريب البشر والهجرة غير الشرعية، من خلال الدوريات البحرية والجوية والبرية المختلطة بين الدرك الملكي والحرس المدني الإسباني، فضلا عن تقوية تبادل المعلومات عن طريق ضباط الربط حول شبكات التهريب التي تنشط في ميدان الهجرة السرية وتهريب البشر.

وعلى الرغم من التعاون الدولي الإيجابي للمغرب لمحاربة الجريمة العابرة للحدود والهجرة غير القانونية، إلا أن أكبر تحدي أمني يتمثل في صعوبة التنسيق مع بلدان الجوار القاري والإقليمي خاصة دولة الجزائر.

المحور الثالث: تأثير الهجرة على الأمن المجتمعي المغربي

أكيد أن العولمة لعبت دورا مهما في تسريع انتشار الهويات عبر القارات، والواقع أيضا يُظهر على أن التنوع الإفريقي واختلاف الطوائف والإثنيات العرقية يُعَدّ السبب الرئيسي في الانقسامات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي دفعت إلى التهجير أو الهجرة من البلدان التي تتسم بعدم الاستقرار وصعوبة التعايش بين مختلف طوائفها[20]، علما أن المهاجر يحمل معه أينما حل وارتحل هوية وثقافة مختلفة عن هوية وثقافة المجتمع المُسْتقبِل.

وبسبب تنامي انتشار أعداد المهاجرين غير القانونيين واللاجئين، الذين اختاروا المغرب كمحطة استقرار بعد تعذر انتقالهم إلى أوربا، أو كمحطة انتظار لتشبتهم بحلم الانتقال إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، أنتج أعدادا من المتسولين والمتشردين في الشارع بمختلف مدن المغرب وهم ينتشرون بشكل جماعي مُلفت بمدن الشمال القريبة للحدود الإسبانية (طنجة والحسيمة والناظور) ومن جهة الشرق بمدينة وجدة، وفي المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء. وهي ظاهرة يصعب حجبها لانتشارهم في الشوارع والطرقات، واستغلالهم الساحات العمومية في التجارة والمبيت، وتوزعهم فرادى أو مجموعات بجنبات إشارات المرور للتسول. مما يمكن أن يؤثر سلبا على منظر المدن وتداعياته على السياحة وعلى الأمن المجتمعي المغربي.

ومن الممارسات التي يُقْدم عليها المهاجرين غير القانونيين التي من شأنها تكريس روح العنصرية، والتي قد تسبب تهديد الأمن المجتمعي للمغاربة نجد:

- احتلال الملك العام، كاحتلال الحدائق والساحات العمومية بالمدن الكبرى، أو باتخاذ محطات القطار والمحطات الطرقية ومحيطها كمأوى وكمخيمات صغيرة لهم، منها مثلا المحطة الطرقية للدار البيضاء، وما يرافق ذلك من أعمال شغب بسبب الاشتباكات فيما بينهم،

[19] محمد أحداد المغرب والهجرة ... كلفة باهظة لدور 'دركي أوربا' نشر في المساء 2015/04/27.
https://www.almassaepress.com/

[20] صعوبة احتواء الحدود الجغرافية للبلد لطوائف وإثنيات وهويات مختلفة يعد من الأسباب الرئيسية للاستقرار الدولة، وحالة لبنان اليوم مثال واضح على ذلك، حيث تسبب الانقسام الطائفي في حرب أهلية أودت بموت ما يقرب 120.000 قتيل، ناهيك عن أعداد المشردين والنازحين، والمهجرين.

■ احتلال الملك الغابوي منها مثلا غابة غوروغو بالناظور التي يقيمون فيها مخيمات غير قانونية في انتظار عبورهم أسوار مدينة مليلية.

■ احتلال أملاك الخواص منها اقتحام شقق سكنية بطنجة والرباط ومنها شقق لمواطنين مغاربة من الجالية المقيمة بالخارج، حيث قامت السلطات المعنية بإجلائهم وترحيل معظمهم إلى مدن مختلفة. وهو ما يطرح تساؤل حول نجاعة حل ترحيل المهاجرين غير القانونيين بين مدن المملكة. ناهيك عن الهجوم على المحلات التجارية، كالهجوم الذي تم على متجر لبيع النبيذ بمراكش من طرف عصابة "بوزامبو" وتخريبه بالكامل والاستيلاء على خزينته المالية مع التهديد بالسلاح.

■ امتهان المهاجرين للتسول وما يفرضه من إكراهات على المصالح الأمنية والتي تجد صعوبة في ملاحقة المتسولين المغاربة، بسبب تزايد احتراف الظاهرة، رغم تنظيم المشرع الجنائي جريمتي التسول والتشرد[21]. على أن دور الرعاية الاجتماعية لا تستطيع إيواء جميع المتسولين المحالين من قبل المصالح الأمنية، مما ينتج عنه عودة المتسولين إلى نقطهم فور إطلاق سراحهم.

■ تجمع أعداد كبيرة من المهاجرين غير القانونيين، باختلاف أجناسهم وأنواعهم ولغاتهم وديانتهم وعاداتهم داخل بيوت مُكْتَرات بالأحياء الهامشية، وما يتبع ذلك من مظاهر اجتماعية مختلفة بل مناقضة لعادات المجتمع المغربي، وما قد ينتج عنه من إنجاب جيل جديد ينشأ في غفلة عن أجهزة الضبط والمراقبة.

صفوة القول، إن التحدي الجديد يكمن في استجابة المجتمعات – بما في ذلك المغرب- للعلاقة التي ولّدها ظهور تغيرات الهجرة عبر الوطنية[22]. والملاحظ أن تسوية أوضاع المهاجرين غير القانونيين والأفارقة منهم بشكل خاص، يتجاوز الاعتراف السياسي إلى ضرورة تحقيق اندماج اجتماعي وقانوني لضمان السلم والأمن المجتمعي، على أن الاندماج القانوني يستمد قوته من الدستور (الفصل30)، في انتظار صدور القانون المتعلق بحقوق المهاجرين وحقوق اللاجئين وعديمي الجنسية. ويبقى الاندماج الاجتماعي رهين بتقبل المواطن المغربي للآخر الأجنبي، وباندماج المهاجر داخل المجتمع المغربي واحترامه ثقافة البلد المضيف واحترام المنظومة القانونية المؤطرة للحقوق والحريات داخله.

وعلى الرغم من مركزية وأهمية المقاربة السياسية والقانونية لتدبير الظاهرة، ينبغي التأكيد على أنه لم يعطي أهمية للبعد المجتمعي الذي لا يقل أهمية في الاندماج الحقيقي لهاته الفئة داخل المجتمع المغربي. حيث يثير الأساس الاجتماعي والأنثروبولوجي للعلاقة بالآخر أحيانًا مشاكل كبيرة تُقَوِّض الجهد السياسي للاندماج من خلال منظور البعد القانوني.

[21] ينظم القانون الجنائي ضمن الفصول من 326 إلى 333 وذلك في الفرع الخامس من الباب الخامس' الجنايات والجنح ضد الأمن العام'، حيث تتراوح العقوبة بين السراح المؤقت والغرامات المالية والعقوبات الحبسية السالبة للحرية

[22] Danane, H., Hougua, B-A. et Lamine, R. (2018), *« Les Registre de reconnaissance de l'altérité : L'intégration du migrant africain au crible de l'infra-politique »,* Revue des Affaires Juridiques et Judiciaires, N°4, pp.29-52.

ونعتقد أن الاختلافات الثقافية وفي الهوية هي أساس الانقسامات في مواقف وسلوك المغاربة والمهاجرين الأفارقة الذين من المفترض أن يكونوا أوصياء على الروح الثقافية لمجتمعاتهم الأصلية، وهو ما يطرح تحديات كبرى على الدولة المغربية فيما يتعلق بتدبير تواجد المهاجرين فوق تراب المملكة.

<u>الببليوغرافيا</u>

- **محمد الكريني**، المغرب وأوربا وتحدي الهجرة غير الشرعية، مجلة منتدى السياسات العربية طبعة شتنبر 2019م.
- **محمد حمشي**، مدخل إلى المدارس الاوربية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد السادس يوليوز 2018م.
- **مراد فول**، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد الرابع العدد 1، 2018.
- **رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، حول الهجرة وسوق الشغل 2018م
- **تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان** Human Rights حول 'انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا' الصادر بتاريخ 13 دجنبر 2016
- **حصيلة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء**، انظر تقرير الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة سنة 2017 تحت عنوان ' السياسة الوطنية للهجرة واللجوء'.
- **الجمعية المغربية لحقوق الإنسان**، التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2017 ص 267.
- **تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي**، حول الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال والحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 34/ 2018.
- **حسن بلعمشي**، تداعيات النزاعات السياسية بأفريقيا على الإرهاب الدولي- منطقة الصحراء الكبرى- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق أكدال 2016.

Danane, H., Hougua, B-A. et Lamine, R. (2018), *« Les Registre de reconnaissance de l'altérité : l'intégration du migrant africain au crible de l'infra-politique »*, pp 29-52.

❖ **<u>Webographie</u>**

باري بوزان، مدخل للدراسات الأمنية

https://www.youtube.com/watch?v=

محمد أحداد، المغرب والهجرة ... كلفة باهظة لدور 'دركي أوربا' نشر في المساء 2015/04/27.

https://www.almassaepress.com/